دور العلوم الاجتماعية
في تحقيق التنمية

الدكتورة ملوكي جميلة، جامعة تيارت

الملخص:

تلعب العلوم الاجتماعية دورا هاما في تحقيق أهداف تنموية، وفي تفعيل وحراك العمليات التنموية، من خلال تقديم أفضل ما يحتاجه المجتمع من مختصين في مجالات مختلفة ونواحي شتى، ظف إلى دالك مختلف المراكز الأساسية للبحوث العلمية و التطبيقية . التي يصعب من دونها إحداث أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي حقيقي يتماشى والاتجاهات الاجتماعية والفكرية المعاصرة، ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف وتؤدي دوراها الكامل في التغيير الاجتماعي والتنموي، إلا إذا تم تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال عزل الجامعة عن المجتمع وعن المشاريع التنموية، وأي خلل في هذه التركيبة يسفر عنه تفكك في بنيات المجتمع.

سوف نحاول أن نعالج من خلال هذا الطرح، الدور المهم الذي تلعبه العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتها في تحقيق التوازن الاجتماعي.

ومن بين التساؤلات الملحة التي تفرض نفسها:

هل تخلص المجتمع الجزائري من دوامة العشوائيات، متبنيا مخططات الفكر التنموي؟ وما مدى حضور الفكر الاجتماعي في المشاريع التنموية؟

الكلمات المفتاحية: العلوم، الاجتماعية، الأهداف، التنمية.

1 – المقاربة المفاهيمية للدراسة:

- ماهية العلوم الاجتماعية:

للعلوم الاجتماعية أهمية بالغة في حياة الشعوب وتطورها والسؤال المنطقي الذي يتبادر إلى الأذهان عند أول وهلة هو: ما هي العلوم الاجتماعية؟ وما المقصود بالاجتماعية؟

وهو تساؤل إجابته واسعة وشاسعة تتعدى هذا المقال خاصة وأنها في صيغة الجمع، جمع علم.

لغة: العلم حسب قاموس نور الدين الوسيط عربي/عربي " العلم هو إدراك الشيء بحقيقته. العلم هو اليقين والمعرفة والإدراك. العلم: معالجة الأشياء المحسوسة وذلك بإعادتها إلى عناصرها الأساسية وإعادة تركيبها ودراسة خصائصها وكل ما يتعلق بها".[1]

اجتماعي: " ما نسب إليه الاجتماع أو تعلق به، اجتماعي: الكائن البشري المنخرط في مجتمعه والمختلط بالناس والمنفتح على الحياة العامة"[2].

اصطلاحا: هناك تعاريف عديدة للعلوم الاجتماعية ومتفاوتة ولكنها كلها تقريبا ترمي إلى معنى واحد مفاده أن العلوم الاجتماعية "تتناول دراسة الإنسان في ذاته وفي علاقته بغيره من الناس من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي دراسة تاريخية مقارنة تحليلية تفسيرية"[3].

إن المتتبع لتعريف العلوم الاجتماعية عند العرب القدماء يجد ان مصطلح العلوم الاجتماعية غير وارد في الثقافة الاجتماعية العربية لفظا وإنما أشير إليه من خلال علم العمران البشري الذي يشهد كل علماء العرب وغير العرب بأسبقية ابن خلدون في تأسيسية و تأصيله ووضع أسسه المعرفية والمنهجية والموضوعاتية، وقد لامس كل العلوم الإنسانية والاجتماعية من علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة والجغرافيا وعلم الديانات والفلسفة وعلم الأخلاق وغيرها من العلوم التي اصطلح الغربيون على تسميتها بصورة عامة و شاملة بالعلوم الاجتماعية.

أما عند العرب المحدثين فتعريف العلوم الاجتماعية لا يكاد يختلف عما رسمه الفكر الغربي تقريبا، حيث نجد أن معظم التعاريف تصبو إلى أن العلوم الاجتماعية هي تلك "العلوم العقلية أو الثقافية التي تتعلق بأنشطة الفرد كعضو في الجماعة"[4].

وإنما الاختلاف في التخصصات والعلوم التي تندرج تحت اسم العلوم الاجتماعية فمن المختصين من اقتصر على علم الاجتماع، وعلم النفس والأنثروبولوجيا في حين البعض الأخر أضاف لها علم السياسة والبعض الأخر أضاف لها التاريخ. في حين أن دائرة المعارف الأمريكية قد أضافت للعلوم الاجتماعية تخصصات معينة مثل: الاقتصاد والقانون والجغرافيا"[5].

ورغم تداخل الأقسام والتخصصات يبقى الهدف الوحيد من العلوم الاجتماعية هو دراسة الإنسان في علاقته مع أترابه أي ككائن اجتماعي مؤثر ومتأثر بعوامل خارجية ثقافية

واقتصادية وسياسية ونفسية وغيرها من العوامل. فالإنسان جوهريا كائن ثقافي، ولقد تمثلت أساسا صيرورة الأنسنة التي انطلقت منذ ما يناهز الخمسة عشرة مليون سنة في المرور من تأقلم وراثي مع المحيط إلى تأقلم ثقافي"[6].

وعلى العموم فإن العلوم الاجتماعية باختلاف تخصصاتها وفي مختلف أقطار المغرب العربي جاء متأخرا ودخوله أو حضوره في المنظومات التعليمية العربية كان يعتمد أساسا على عملية الترجمة حيث أنه حتى بداية سنوات الثمانينات كانت العلوم الاجتماعية والانسانية تدرس في الجامعات المغاربية باللغة الفرنسية " الفلسفة والتاريخ كانا يدرسا في الجزائر منذ 1969، في حين أن العلوم الاجتماعية الأخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس والحقوق والعلوم الاقتصادية ظلت تدرس باللغة الفرنسية حتى سنة 1984. حيث تم تعريبها، في حين الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا والأثنوجرافيا كانت غائبة ومحذوفة من برامج التعليم العالي".[7]

وخلاصة القول أن العلوم الاجتماعية في الجامعات المغاربية جاء متأخرا حيث كان يعتمد على عمليتي التعريب والترجمة ورغم ذلك لقد تطور في هذه المجتمعات و تشكلت فيه فرق بحث تكلفت بالرسالة التعليمية في العلوم الاجتماعية.

2ماهية التنمية:

يعد مصطلح التنمية من المصطلحات ذات المعاني الواسعة التي يصعب تعريفها بشكل محدد وذلك لاتساع استخدام المفهوم وتطور ذلالته وتعدد مجالاته.

فالتنمية هي النمو المقصود الذي يتحقق بواسطة المجهودات المخططة والمنظمة والتي يقوم بها الأفراد والجماعات لتحقيق أهداف معنية.[8]

وهي تعتمد على الجهد المنظم المشترك لكافة جوانب الحياة في مختلف صورها وأشكالها بهدف إحداث تغيرات عميقة وشاملة ويعرفها عبد الباسط محمد حسن بأنها " إشباع لحاجان الإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية"[9]

حيت تم الإشارة إلى أن أهم شروط التنمية يكون عن طريق أسس فكرية وثقافية متينة.

هذه الفكرة كانت قد طرحت في كتاب العالم الأمريكي جون ديوي (Johon Dewey) المسمى "المدرسة والمجتمع" والذي يبرز مكانة التعليم في تطور المجتمعات وإحداث التنمية حيث يقول: "أن التقدم الاجتماعي اليسير لا يمكن أن يحدث في مجتمعات العالم إلا إذا رافقته تطور العلوم ونشوء المجتمعات اقتصاديا، لذلك يجب أن تتطور النظم التعليمية بشكل ملائم"[10].

وهي الفكرة التي تقوم عليها عملية التنمية، حيث أنه لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات الوصول إلى مستوى التطور التكنلوجي المطلوب والنمو الاجتماعي الذي يحقق السعادة والرفاهية لجماعاته إلا إذا استبقه النمو الاقتصادي وهذا الأخير لا يمكن أن يحدث إلا حدث تطور نوعي في العلم ومنه تطوير العلم والنظم التربوية من أجل تنمية العنصر البشري واستثماره بعد تأهيله وتدريبه وتوجيهه لتنمية المجتمع ككل.

وتتضمن عملية التنمية بشكل عام مجموعة من الشروط والمبادئ الهامة نذكرها فيما يلي بإيجاز ونعود إليها في عناصر لاحقة وهي كالتالي:

-الشروط البيئية: تعتبر البيئة عامل مساعد أو معوق لنجاح السياسات التنموية، وتتسع البيئة لتشمل البيئة السياسية والبيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية.

-الشروط الاجتماعية: وتفيد استعداد الأفراد للتكيف مع التطورات التكنولوجية وقدرتهم على تحديث مؤسسات المجتمع والانتقال من الطابع التقليدي إلى الطابع الحديث.

-الشروط المؤسسية: وتشمل المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية والجمعيات المحلية والمؤسسات القضائية، وهذه المؤسسات تتيح لأفراد فرصة الاندماج والمشاركة في الجهود الوطنية.[11]

أما أهم المبادئ التي تتماشى وفلسفة التنمية هي كالآتي:

- ❖ مشاركة أفراد المجتمع في التنمية
- ❖ التكامل الاجتماعي والتنسيق بين برامج التنمية
- ❖ الوصول إلى نتائج ملموسة لها أثرها على تنمية المجتمع
- ❖ الاعتماد على الموارد المحلية
- ❖ التوازن بين برامج التنمية
- ❖ التنسيق بين الأجهزة والمساعدة الفعالة من الجهات الحكومية

- ❖ الاستعانة بالخبراء
- ❖ تنظيم العمليات، الدراسات التجارب والتقويم
- ❖ الاستعانة بالجمعيات الأهلية وتشجيع وتدريب الإطارات المحلية للقيام بدورهم في المشروعات.
- ❖ تنشيط أجهزة الحكم المحلي
- ❖ الاعتماد على مساهمة المرأة والشباب في مشروعات المجتمعات المحلية[12]

والمتتبع لهذه الشروط والمبادئ المساهمة في إحداث التنمية يلاحظ أنها تبدي عناية خاصة لإنسان من حيث أنه يجب النظر إليه على أنه موضوع عملية التنمية وليس مجرد أداة، وحتى يكون الأمر كذلك بدأت الاستراتيجيات الحديثة للتنمية تبدي عناية خاصة بمظاهر التضامن الاجتماعي والتعاون المباشر والغير المباشر والجهود الذاتية التي تقوم بها الجمعيات الشعبية والمنظمات الغير الحكومية وكل مكونات المجتمع المدني.

ومن هنا فإن الاتجاه الحديث للتنمية يستند على قاعدتين أساسيتين تتمثل الأولى في رفع من المستوى المادي لإنسان.

بينما تركز الثانية على اكتشاف الإبداع الإنساني وفاعليته.

3.علاقة التنمية بالتعليم العالي:

أدت التحولات السريعة والمتلاحقة في عالمنا المعاصر إلى بروز مفاهيم جديدة حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد والمؤسسات في عملية التنمية المستدامة.

والتي كما رأينا في العنصر السابق أنها تركز على العنصر البشري وإعداده وتأهليه وتدريبه علميا ومعرفيا ليساهم في عملية النهوض بالمجتمع وتطويره في جميع مجالات الحياة.

ولاشك أن للتعليم العالي دور أساسي في تحقيق هذه المعادلة الصعبة في زمن تحولت فيه المجتمعات من طبيعتها الصناعية إلى ما يسمى بما بعد الحداثة حيث الفكر وإنتاج المعرفة والابتكار في مجال العلم والتكنلوجيا شرط أساس لتحقيق تنمية بشرية حقيقية وفعالة.

ونشير في هذا الصدد إلى أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال إنكار مجهودات الجامعة العربية بصفة عامة والحكومات بصفة خاصة بقطاع التعليم العالي من حيث البناءات

والتجهيزات والتدعيمات المادية والمعنوية المتواصلة "فالمشهد الجامعي العربي هو مشهد حي متحرك باستمرار من حيث التدشينات اليومية هنا وهناك من مساحة الوطن العربي لعدد من الجامعات ومراكز التعليم العالي...ناهيك عن عدد الطلبة الذين يتخرجون سنويا حاملين شهادات علمية في اختصاصات مختلفة"[13]

إلا أن ذلك لا يحقق درجة عالية من الانسجام والتوافق بين متخرجين من التعليم العالي وحاجات المؤسسات أو سوق العمل ، وحتى إن حقق ذلك فإن معايير الجودة والكفاءة المهنية العالية لذى خريجي الجامعات تبقى ضعيفة جذا، لا تلبي احتياجات سوق العمل أو احتياجات القطاع الخاص والمؤسسات . وترجع الدراسات والأبحاث ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل إلى:

"انخفاض الكفاءة النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها :

-تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية الابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية

-إضافة إلى انخفاض الكفاءات الخارجية من حيث الكمية والنوعية

سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى"[14]

إن التعليم العالي بكافة أشكاله وأنواعه والمتمثل بالدرجة الأولى بين الجامعات مُطالبا الآن وهو بحاجة ماسة إلى تعليم نوعي متطور يتوافق وحاجة المجتمع ويكون مهيأ لتدريس خرجيه على أساس التحكم في المعلومات والمفاهيم والقضايا المطروحة أمامهم وتمكينهم من استعمال الاجهزة والادوات بطرق علمية سليمة ومتقنة.

-إن الاستثمار الحقيقي لمشروع التنمية يتمحور حول الإنسان كرأس مال بشري من خلال استثمار قدراته وخبراته وتحويلها إلى مردود ملموس يعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

لهذا فإننا نرى أحسن تحديد للتنمية في التعليم العالي هو ذاك الذي قدمه تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر سنة 2003 ،والدي مفاده ان التنمية الإنسانية في الجوهر هي الزرع الدائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر، جماعات وأفراد من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق

حضاري إلى حالات أرقى، تؤدي بدورها إلى ارتفاع منظومة اكتساب المعرفة وتوظيفها بفاعلية، ومن تم يحق القول إن البشر هم صانعوا المعرفة ولكنهم أيضا صنيعتها[15].

وهكذا فإن التعليم العالي لعب دور كبير في تحقيق التنمية، من خلال إعداد أفراد تتوفر لديهم مهارات عالية وقدرات علمية وعملية، ومن خلال كذلك تبني الجامعات استراتيجيات تخطيط مرنة وجيدة وحديثة تلبي احتياجات سوق العمل لأن سوق العمل أصبح يشهد متطلبات جديدة في غاية التنوع والتعددية سوآءا على نطاق العمليات الانتاجية الخاصة به، أو على مستوى مقدرة العاملين على أداء مهماتهم بمهارة وإتقان.

4-علاقة العلوم الاجتماعية بالتنمية:

أضحت التنمية من أهم المواضيع التي تأتي في صدارة اهتمام الباحثين في العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، حيث فرضت نفسها كثقافة حضارية تبرز مؤشراتها ومتغيراتها في كل مجالات الحياة، بل أصبحت هدفا يرجى تحقيقه، وتحدي يواجه الحكومات الملتزمة بإخراج شعوبها من بؤرة التخلف والارتقاء بها إلى مصاف المجتمعات المتطورة والمزدهرة. ولن تحدث هذه الأخيرة إلا بالتحام ثلاث مكونات أساسية، وهي العلم، التكنولوجيا والانتاج. وهو ما يشهده الآن العالم الإنساني في ظل التغيرات العالمية المتسارعة، حيث أن هذه المقومات الثلاث هي سبيل المجتمعات نحو التقدم والتنمية "العلم، التكنلوجيا والإنتاج ، ثلاثة مقومات تؤثر في سياسات وخطط التنمية. فالعلم هو أساس التكنولوجيا، والتكنولوجيا هي الركيزة الأساسية للإنتاج، والانتاج هو عصب التنمية، وسياسة الانتاج هي التي تحدد مسبقا دور كل فاعل في جهود التنمية، كما تقتضي التنمية الشاملة التطور التكنلوجي المستمر".[16]

وفي حال إقرارنا بأن العلوم الطبيعية هي سبيل المجتمعات نحو التقدم التقني والتكنلوجي يكن لزاما علينا ان لا ننسى أن العلوم الاجتماعية بدورها هي أداة للتخطيط لعمليات التنمية البشرية والاجتماعية ومحركا اساسيا لكافة عمليات التغير الاجتماعي ومركز للحركات الاجتماعية، كما انها تعتبر محركا أساسيا لكافة عمليات التغيير الاجتماعي، خاصة إذا كانت مبنية على التخطيط والجهد المنظم من طرف العنصر البشري بعد تأهيله وتدريبه وتوجيهه لتنمية المجتمع.

" العنصر البشري هو أساس عملية التنمية وعلى ذلك فإن الهدف النهائي للتنمية يرتكز في إحداث تغيرات اجتماعية، اقتصادية وثقافية وسياسية مرغوبة تلحق ببناء ووظيفة المجتمع وتساهم في تحقيق الاهداف المستقبلية المنشودة"[17].

إن العلوم الاجتماعية بما تحتويه من أفكار ومعارف وتخصصات مختلفة تعمل على تعليم الانسان كيفية الوصول إلى حقيقة أبعاد وضعه الانساني في هذا العالم وكيفية الدخول إلى عالمه الداخلي وتفتيشه وربطه بالعوامل الخارجية مما يسمح له ذلك بتحسين وتطوير مستواه الفكري والارتقاء به وتسهيل طرق الاتصال الفردي والجماعي وكذلك يكون لديهم إرادة قوية قادرة على الوصول إلى تحقيق الاهداف المرغوب تحقيقها والتخطيط لها مسبقا علميا وبطرق حكيمة. وهو ما يسهم في عملية تنمية الفكر على المستوى الفردي والجماعي من خلال إنتاج المعرفة وتطبيقها.

إنه من الضروري تقوية هذه العلاقة التي تشهد قصورا على مستوى المؤسسات المجتمعية الأخرى. فالعلوم الاجتماعية تعيش حالة من التغريب والتهميش على الرغم من نشاطها المعرفي ووعيها الاجتماعي واستثماراتها العلمية الاجتماعية والثقافية والتحامه العضوي بالإنسان وبالمجتمع و قضاياه المادية والمعنوية والسلوكية، وحتى لا تحدث قطيعة بين العلوم الاجتماعية ومجال التنمية، لابد من أصحاب القرار السياسي وصانعي البرامج التنموية أن يهتموا بنتائج الدراسات التي أنجزت في إطار الأكاديمي الجامعي وأن يستفيدوا من هذه الدارسات في البرامج التنموية، كما يجب العمل على استثمار وتوظيف الدراسات الاجتماعية في العملية التنموية والاستفادة من خبرات وتجارب الباحثين الاجتماعين والمختصين والعلماء في العلوم الاجتماعية وتوظيفهم ضمن الهيئات الحكومية الرسمية التشريعية منها والتنفيذية من جهة، ومن جهة أخرى إشراك الهيئات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة في عملية متابعة وتمويل البحث في العلوم الاجتماعية ، وفي اقتراح بل المساهمة في بناء البرامج التعليمية بما يتوافق وواقعها المؤسساتي والاجتماعي والاقتصادي، وبذلك تتحرر البرامج التعليمية في العلوم الاجتماعية من سلطة البرامج التقليدية الجاهزة التي تبنتها من النظريات الغربية، والتي يستحيل لها أن تعكس الواقع العربي الاسلامي.

وفي الاخير نقترح بإلحاح كبير على تكييف برامج العلوم الاجتماعية وتزويدها بالمرونة والقابلية للتأقلم مع الحداثة والتطور الذي ينعكس إيجابا على المجتمع ويسهم في العملية التنموية.

خاتمة

وفي الختام نود ان نقف على حقيقة العلوم الاجتماعية والمسألة التنموية في الجزائر وهي حقيقة في عموميتها لا تختلف كثيرا عن المجتمعات العربية الإسلامية الأخرى.

فالمسار التعليمي و التنظيمي و التنموي في الجزائر في العلوم الاجتماعية مرّ بثلاث مراحل متباينة بعد الاستقلال. فالمرحلة الأولى والتي امتدت من1962 الى 1970 تميزت في عموميتها بالتكديس النظري والجمود الفكري الاجتماعي وإغتراب في الفكر الاجتماعي و الممارسات إضافة الى التقليد المنهجي .

المرحلة الثانية والتي امتدت من1970 الى1980 وهي ما عرف بمرحلة الإصلاحات في الجزائر والتي شملت كدلك قطاع التعليم العالي بما فيه العلوم الاجتماعية ،حيث تميزت هده المرحلة بإعادة النظر في مضامين

العلوم الاجتماعية تماشيا ومتطلبات التنمية الوطنية الشاملة اين تم تعريب العلوم الاجتماعية وإعادة الاعتبار للغة العربية وتحريرها من الرؤية المعرفية و المنهجية و الأيديولوجية الاستعمارية إضافة الى التنويع في التخصصات.

اما المرحلة الثالثة والتي بدأت مع بداية سنوات الثمانينات واستمرت حتى يومنا هدا فقد تميزت بانفتاح العلوم الاجتماعية في الجزائر على مثيلاتها في الجامعات الغربية والشرقية والتعدد والتنوع والاختلاف المنهجي و كذا الاستفادة من تكنولوجيات الاعلام و الاتصال و توظيف بعض أليالتها العلمية و التقنية في مجال تدريسها كما عملت على تشجيع البحث الميداني التطبيقي [18]

هذه النقطة الأخيرة هي التي فتحت باب التنمية في العلوم الاجتماعية حيث قامت بدراسة بعض الازمات الاجتماعية ، و التكفل بها و تحليلها و مناقشة أسبابها و مسبباتها و آثارها السلبية سواءا على المستوى الفردي أو الجماعي .

وقد اتجه علماء الاجتماع بكل تخصصاتهم نحو آليات التنمية في المجتمع فأنجزوا بحوثهم و دراساتهم على فهم الظاهرة الاجتماعية في الجزائر بأدوات منهجية و علمية ، الى ان سعو لإعطاء تصورات حداثية للمجتمع الجزائري ، الّا أن هذه المجهودات التي أنجزت بقيت أغلبها حبيسة المنظومة الاكاديمية ، و لم يوليها صانعي البرامج التنموية أي اهتمام.

الهوامش:

[1] معجم نور الدين الوسيط: عربي/عربي، دار الكتاب العلمية أسسها محمد بيصو 1971 بيروت. ط2. سنة 2009

[2] نفس المصدر مادة اجتماع

[3] أحمد بدر، مقدمة في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع سنة 2001 ص5

[4] المرجع السابق: ص70.

[5] نفس المرجع ص70.

[6] دينس كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية ترجمة منير سعادي: منظمة العربية لترجمة، ط1، بيروت سنة 2007 ص10

[7] Benamer Mediene : »entre nationalisme et développement l'ambiguïté des sciences sociales en Algérie » dans act du colloque sur les sciences sociales aujourd'hui Mai 1984, OPU Alger 1986 p : 101.

[8] عبد الباسط محمد حسين: التنمية الاجتماعية، القاهرة المطبعة العالمية سنة 1977 ص90، 91.

[9] نفس المرجع ص 73

[10] John Dewey : The school and society, university of chicago press, 1991.

[11] عبد العزيز شادي مستقبل المجتمع والتمية في مصر، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب، القاهرة، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية سنة 2002 ص71

[12] محمد السمالوطي: علم الاجتماع التنمية دراسة علم الاجتماعيات العالم الثالث، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب سنة 1974 ص54

[13] د. سعيد محمد "التعليم العالي في الوطن العربي هوية الانتماء" مجلة الإنسان والمجتمع تصدر عن كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة تلمسان، الجزائر، العدد الرابع سنة 2012، ص5

[14] د. أحمد زكريا زدام "الاتجاهات الحديثة لتخطيط سياسات التعليم العالي وفقا لاحتياجات سوق العمل" المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية عمان الأردن، 2012 ص58

[15] البرنامج الإنمائي لأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003 عمان ص37

[16] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: التنمية وحقوق الإنسان، نظرة اجتماعية، الاسكندرية، المكتبة الجامعية الحديثة سنة 2006 ص12

[17] هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعية، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 2000 ص80,79

[18] الدكتور سعيدي محمد : مرجع سبق ذكره (بتصرف)